

الأمم المتحدة



## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة ٤١  
المعقدة يوم الجمعة  
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

### محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

### المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)  
(ز) المستوطنات البشرية

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة لمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إعلان بشأن تقديم مشاريع القرارات

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.2/48/SR.41  
16 September 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتتصويب . ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of  
the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United  
Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)(ز) المستوطنات البشرية (تابع)مشروع القرار المتعلق بالمستوطنات البشرية (A/C.2/48/L.37)

١ - السيد خاراميبيو (كولومبيا): قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه يلاحظ مع القلق ما يؤدي إليه الاهتمام غير الكافي الذي تلقاه المستوطنات البشرية من تدهور مستمر لنوعية الحياة في المدن والأرياف على السواء. وقال إن مقدمي مشروع القرار يأملون أن يتم اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ مقررات وتحصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (تابع)مشروع القرار المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (A/C.2/48/L.38)

٢ - السيد خاراميبيو (كولومبيا): قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن الأمل في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى اليمن (A/C.2/48/L.29)

٣ - السيد الحارثي (عمان): قدم مشروع القرار باسم الولايات المتحدة الأمريكية واليمن وعمان فقال إن الهدف من مشروع القرار هو مواصلة تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن تقديم المساعدة إلى اليمن في مرحلة اقتصادية واجتماعية حرجية تمر بها البلاد. وقال إن مقدمي مشروع القرار يأملون أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

مشروع القرار المتعلق بتقديم مساعدة دولية إلى سيراليون (A/C.2/48/L.31)مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة من أجل إعادة تأهيل ليبريا وتعميرها (A/C.2/48/L.32)مشروع القرار المتعلق بتقديم مساعدة طارئة إلى السودان (A/C.2/48/L.39)مشروع القرار المتعلق بتقديم مساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإعاش الاجتماعي والاقتصادي للصومال

(A/C.2/48/L.40)

٤ - السيد بلهيمير (الجزائر): قدم مشاريع القرارات A/C.2/48/L.31 و L.39 و L.40 نيابة عن مقدمي كل منها، وقال إن الكوارث الطبيعية والمنازعات المسلحة تلحق ضرراً بالغاً بالهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية المعنية، وتؤثر على البلدان المجاورة وتفرض على الآلاف من الناس التحول إلى لاجئين. وأردف قائلاً إن مشروع القرار المتعلق بليبيا يذكر التوقيع على اتفاق السلام في كوتونو، الذي يستهدف بدء عملية المصالحة الوطنية والإنشاش الاقتصادي. كما قال إن جميع مشاريع القرارات تعرب عن التقدير للمجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية المقدمة حتى الآن، وتناديه بشدة أن يواصل تقديمها، كما يأمل مقدمو مشاريع القرارات أن يتم اعتمادها بتوافق الآراء.

مشروع القرار المتعلق بتقديم مساعدة من أجل تعمير لبنان وتنميته (A/C.2/48/L.30)

٥ - السيد محمود (لبنان): قدم مشروع القرار وقال إنه قد تم توخي البساطة في صياغته، وأن يُترك للجنة أن تقرر ما تشاء بشأن كيفية تقديم المساعدة. واختتم حديثه بأن أعرب عن الأمل في أن يتم اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

#### البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (A/C.2/48/L.36)

٦ - السيد كوستا (البرازيل): عرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه فقال إنه يستند إلى قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٧ ويمثل استكمالاً له. ومضى فأعرب عن الأمل في أن تتحقق المصالحة الوطنية في إطار اتفاques السلم لأنغولا، مما يمهد الطريق للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن مشروع القرار يدعوه المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بتوفير المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل تحقيق تلك الغاية. ويأمل مقدمو مشروع القرار في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

#### البند ٩٣ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/48/182, A/C.2/48/4, A/48/564, A/48/545, A/48/485, A/48/359, A/48/353-S/26372, A/48/338)

٧ - السيد ديسي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/48/545)، فقال إن موظفي التنمية الوطنية قد ظلوا لسنوات كثيرة مضطربين إلى الاختيار بين النهج الذي يركز على الرفاه الاجتماعي الذي يستهدف الفقراء بصفة خاصة، والنهج الأوسع نطاقاً المتمثل في تحسين فرص الفقراء في سعيهم للارتقاء بأنفسهم. ويشمل الخيار الأخير كل مجالات التنمية. وحتى الآن لا تقدر رغبة الفقراء في استثمار جهودهم من أجل الارتقاء بذواتهم حق قدرها مع أنها تشكل عاملاً حاسماً. أما الشبكات الاجتماعية الواقعية والأنشطة التي تتجه نحو الرفاه الاجتماعي فسوف تظل بالطبع لازمة لمن لا يستطيعون بعد الاستفادة من الفرص الجديدة للمشاركة في الاستراتيجيات الإنمائية.

**(السيد ديساي)**

٨ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام يبين ثلاثة مجالات أنشطة رئيسية. المجال الأول هو تعزيز القدرات في المراحل التمهيدية التي لا تقتصر على جمع البيانات وتحليلها فحسب بل تشمل أيضا إعادة تصميم أساليب التخطيط. وفي ذلك ينبغي أن تراعى اهتمامات الفقراء بدرجة أكبر في الاستراتيجيات الإنمائية. أما المجال الثاني فهو الشراكات الجديدة الرامية إلى تشجيع الأخذ بنهج متكامل وقائم على المشاركة. وقد أخذ يتحسن باضطراد فهم ضرورة اللامركزية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والمنظمات المجتمعية. ومجال الأنشطة الرئيسية الثالث هو حشد الموارد من أجل الأنشطة التي تتصدى للفقر أي بعبارة أخرى الاستثمار الفعلي في الأصول التي يستغلها الفقراء من أجل الارقاء بذواتهم. وأردف قائلا إن التقرير لا يشمل سوى الأنشطة الميدانية التي تتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني بغية زيادة القدرة الوطنية في هذه المجالات الثلاثة الواسعة. والأمل معقود على أن تؤدي المناقشة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة والعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى تحديد محور وهيكل لمختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها ووكالاتها المعنية بالتحفيض من حدة الفقر، وذلك بحلول موعد انعقاد مؤتمر القمة.

٩ - **السيد مونتوفيا (كولومبيا):** تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الفقر يتزايد في البلدان المتقدمة النمو نتيجة للبطالة واختلالات التوازن الاجتماعي، كما أنه يتزايد أيضا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. بيد أنه لا يوجد في أي مكان حالة أكثر إلحاضا من حالة في البلدان النامية. وقد أدى تباطؤ خطى الاقتصاد العالمي إلى تفاقم حالة التوزيع غير العادل للدخل لا بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة فحسب بل أيضا بين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد.

١٠ - وأردف قائلا إن محدودية الموارد وتقلص دور الدولة يعرقلان تنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه ترتفع البطالة بينما تنخفض القيمة الحقيقة للأجر. وتحول مدن البلدان النامية كلها تقريبا إلى جحوب للفقر تتسم بالاكتظاظ السكاني وندرة المياه وعدم كفاية الخدمات. واحتمال وفاة الطفل المولود في بلد نام في عامه الأول يساوي خمسة أمثال احتمال وفاة الطفل المولود في بلد متقدم النمو. وتكمّن الأسباب الرئيسية لذلك في سوء التغذية وعدم كفاية الرعاية الصحية. ولا يزال يوجد في العالم الثالث ١,٥ مليون شخص لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية و ٨٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية في وقت يكفي فيه إنتاج الأغذية العالمي لإطعام سكان العالم. وفي العالم الثالث، يتمثل سبب سوء التغذية في انعدام القدرة الشرائية بينما يرتبط سوء التغذية في البلدان متقدمة النمو بالاستهلاك المفرط. ويعيش في البلدان النامية ٩٧ في المائة من الأ岷ين في العالم البالغ عددهم ١ بليون نسمة. وفي مقابل كل ١٠٠ دولار تنفقها البلدان الصناعية على التعليم للفرد، تنفق بلدان الجنوب بشق النفس ٤ دولارات.

(السيد مونتوفيا، كولومبيا)

١١ - ومضى قائلاً إنه بسبب الفقر والجوع وانعدام الفرص تنشأ الهجرة المستمرة من العالم الثالث إلى البلدان متقدمة النمو حيث يتعرض المهاجرون إلى مشاعر كراهية الأجانب والعداء الصريح. والفقر هو أيضاً السبب الرئيسي لكثير من الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية التي تضطر الملايين من الأشخاص للتحول إلى لاجئين. ومع أن الأمم المتحدة تقوم بتبعة موارد كبيرة لحل النزاعات العسكرية والإثنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإنه ما تزال تنقصها السياسات والآليات اللازمة لمساعدة فقراء العالم الذين سترتفع أعدادهم إلى ١,٣ مليار بحلول عام ٢٠٠٠.

١٢ - وأردف قائلاً إن تخفيض البطالة هو أمر أساسى لكي يتم تخفيض درجة الفقر. غير أنه يتطلب على البلدان النامية أن تحقق معدل نمو سنوي يساوى ٨ أو ٩ في المائة حتى يتسمى لها توفير عدد كافٍ من الوظائف لليد العاملة فيها. ولا يمكن تحقيق هذا النمو إلا في ظل بيئة دولية تشجع توسيع التبادل التجارى وفتح الأسواق وزيادة تدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا والخبرات إلى البلدان النامية. ولتحقيق هذه الغاية يجب على البلدان متقدمة النمو أن تزيل الحواجز التي تقف أمام حرية وشفافية عمل الأسواق الدولية.

١٣ - وقال إن تخفيض درجة الفقر يتطلب أيضاً الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب تنفيذ الفصل الثالث من جدول أعمال القرن ٢١ بصورة كاملة لكي يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز برامجها للتعاون الاقتصادي والتقني والموارد البشرية التي تضطلع بها لصالح البلدان المنكوبة بالفقر. وسوف تقدم مجموعة الـ ٧٧ إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية مشاريع قرارات تتضمن مقترنات محددة في هذا الصدد.

١٤ - السيد فان دي كراين (بلجيكا): تحدث باسم الإثنى عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أنها احتفلت قبل فترة وجيزة باليوم الدولي للقضاء على الفقر. ومضى قائلاً إن الفقر الحاد يشكل تهديداً للأشخاص في المجتمعات الفقيرة جداً وفي الغنية جداً على السواء، وإنه يتفاقم في أوقات الأزمات والقلائل، ويعنى في العادة الإبعاد من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة أخذت منظومة الأمم المتحدة تكرس اهتماماً متزايداً للقضاء على الفقر. وأردف قائلاً إن تقرير الأمين العام يعطي وصفاً كاملاً لأعمال الوكالات المتخصصة واللجنة الدائمة المعنية بتحفيض الفقر التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والفريق العامل المعنى بتحفيض الفقر التابع لللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. ولكن هذا التقرير يأتي مخيباً للأمال بعض الشيء في معظم النواحي الأخرى. فهو على سبيل المثال يتضمن معلومات قليلة جداً عن الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر الحاد أو تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. أما وصف سياسات البلدان النامية ذاتها وأولوياتها واستراتيجياتها في مجال التخفيف من حدة الفقر فهو وصف مبهم على أحسن الفروض. وقال إنه ينبغي أن تقدم التقارير المقبلة مزيداً من المعلومات.

(السيد فان دي كراين، بلجيكا)

١٥ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ باهتمام خيار "٢٠/٢٠" الذي ينادي به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والذي يخصص بموجبه المتبرعون ٢٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية وتحصص البلدان النامية ٢٠ في المائة من ثنيات ميزانيتها المحلية لأولويات التنمية البشرية بما في ذلك القضاء على الفقر. ويجب أن تستخدم الموارد المتاحة في إطار "٢٠/٢٠" لتحسين الرعاية الصحية والتعليم الأساسي وخاصة بالنسبة للنساء؛ وتوفير مياه الشرب؛ وتنظيم الأسرة؛ ومشروعات الائتمان الريفي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد النهج الذي يتبعه المتبرعون الثنائيون والإقليميون ومتعددو الأطراف الذي يربط بصورة متزايدة التعاون من أجل التنمية ببرامج التكيف وإعادة البيكالة، ولكنه لا يهمل بعد الاجتماعي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب على وجه الخصوص بمبادرة البنك الدولي الذي تستند استراتيجية لتخفييف الفقر إلى النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري، وتتضمن في الوقت نفسه بعده اجتماعيا. وهو يأمل أن تتعيّن المصادر الإقليمية للتنمية نفس النهج.

١٦ - وقال إن الفئات القليلة النفوذ الاقتصادي أو السياسي أو التي لا تملك مثل هذا النفوذ، خاصة في المناطق الريفية، هي التي يقع على عاتقها تحمل حصة غير متناسبة من عبء التكيف. ويمكن للشبكات الاجتماعية الواقعية أن تساعد في تخفيف النتائج السلبية للتكيف؛ بيد أن النتائج المتحققة حتى الآن، لا سيما في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لم تكن مشجعة جدا. وهذا يزيد من الصعوبة التي تواجهها البلدان القائمة بتنفيذ برامج التكيف في الحصول على تدفقات جديدة من الموارد المالية، مما يخلق نوعا من الحلقة المفرغة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الخطوة الأولى في مجال تخفييف الفقر هي زيادة فرص العمالة. وللحكومة والمُتبرعين الحكوميين الدوليين والمُتبرعين غير الحكوميين دور هام في هذا الصدد. والقضاء على الفقر هو هدف أساسي لسياسة التعاون من أجل التنمية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي. ويتعلّق الاتحاد إلى مناقشة هذه المسألة في سياق أوسع أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولكنه في الوقت نفسه يعتقد إنه ينبغي إيلاؤها اهتماما أكبر في السياسات الوطنية التي تنتهي بها البلدان النامية.

١٨ - واستطرد قائلا إذا أريد لسياسات تخفييف الفقر ولا سيما في البلدان النامية أن تنجح، فسوف يتعمّن توسيع نطاق برامج الاصلاح والتكييف ليتسنى خلق حافز للاستثمار الخاص وروح العمل التجاري بصفة عامة؛ ونشر اخبار المبادرات الناجحة على نطاق أوسع؛ وتكييف نطاق التكيف ومحتواه وسرعة خطاه وفقا للظروف السائدة في كل بلد؛ والاعتراف بأن الفقر يشكل في آن واحد سبباً لتدور البيئة ونتائجها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون السياسة السكانية متوافقة مع التنمية المستدامة، كما يجب توفير دعم مالي خارجي كاف وتحصيشه للأنشطة التي تلبّي حاجات حقيقة. وختاما فإن نجاح سياسات التكيف وبعدها الاجتماعي يعتمد في المقام الأول على تعبئة السكان المحليين والسلطات المحلية.

١٩ - السيد بلاكيوس السوسر (المكسيك): قال إن مكافحة الفقر قد أصبحت واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية. وإن اتباع سياسات فعالة للتنمية الوطنية تضع في الاعتبار احتياجات السكان سوف يجعل من الممكن تحسين مستوى معيشة الملايين من القراء في العالم.

٢٠ - وأردف قائلاً إن المكسيك تضطلع حالياً بعملية إصلاح وتكيف وتحديث معجلة، بغية تنشيط اقتصادها وزيادة قدرته على المنافسة. وهي تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة فيها. وقال إن سياسة المكسيك الاجتماعية تستند إلى برنامج التضامن القومي الذي يتمثل هدفه الرئيسي في مكافحة الفقر عن طريق تطوير القدرة الانتاجية لقطاعات المجتمع الأكثر حرماناً والعمل على توزيع دخل البلد وثروتها بطريقة أفضل. ومضى قائلاً إن البرنامج يشجع مشاركة المجتمع المحلي وتشكيل لجان التضامن المحلية. وقد تم إنشاء أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ من هذه اللجان في جميع أرجاء البلد.

٢١ - واسترسل قائلاً إن برنامج التضامن قد أفاد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف المكسيكي. وقد أجرت المكسيك إصلاحات تعليمية واسعة النطاق من أجل مساعدة سكانها على تلبية الطلب المتزايد على الموظفين المدربين. كما استفاد قطاع الصحة من مختلف البرامج الرامية إلى تحسين المرافق الصحية في جميع أرجاء البلد. وخلال السنوات الخمسة الماضية كان يفتتح مستشفى جديد كل ثلاثة أسابيع ووحدة رعاية صحية أساسية كل يوم. وقدم برنامج التضامن الاجتماعي في ٦٢٠ بلدية المساعدة إلى أكثر من مليون من المزارعين.

٢٢ - وقال إن المكسيك قد وضعت سياسات لتشجيع النمو الاقتصادي مع حماية البيئة في الوقت نفسه. وهي قد اتخذت تدابير لمراقبة التلوث الصناعي، وشرعت في "برنامج الأيكولوجيا الانتاجية" الذي سيساعد على منع تحات التربة الصالحة للزراعة. ويتمثل هدف "مشروع التضامن الحراجي" في غرس مائة مليون شجرة.

٢٣ - وقال إن سياسة المكسيك الاجتماعية الجديدة قد أدت إلى إنشاء إدارة التنمية الاجتماعية في أيار/مايو ١٩٩٢. وخلال السنوات الخمس الماضية استثمرت حكومة المكسيك أكثر من ٣٧ بليون بيسو جديد في برنامج التضامن، كما ارتفع الانفاق الاجتماعي بنسبة ٨٥ في المائة من حيث القيمة الحقيقية، مما أدى إلى حدوث زيادة بنسبة ١١ في المائة في متوسط الدخل الفردي. ويعود الفضل في نجاح سياسة المكسيك الاجتماعية لا إلى زيادة الانفاق الاجتماعي فحسب بل أيضاً إلى تعاظم مشاركة المجتمع المحلي بمساعدة من الدولة ومجالس البلديات والمنظمات غير الحكومية.

٢٤ - الآنسة الوا (اكوادور): قالت إن القراء في البلدان النامية لا يحصلون على التعليم الجيد أو الطعام المغذي، وينبغي أن تتخذ الحكومات تدابير لتعليم شعوبها وإطعامها. وهذا هو السبيل الوحيد للخروج من وحدة التخلف.

(الأنسة الوا، اكوادور)

٢٥ - وأردفت قائلاً إنه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن حرية التجارة، يتعمّن على البلدان النامية مغالبة التدابير الاقتصادية القاسية وشروط التبادل التجاري غير العادلة وعدم كفاية نقل الموارد إلى اقتصاداتها الضعيفة وتنامي الدين الخارجي. ومن الصعب على هذه البلدان وضع خطط إستراتيجية لأن البيئة الاقتصادية الدولية تحبط جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢٦ - قالت إنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير لمكافحة الفقر لأسباب أخلاقية في المقام الأول، لأن ضمائر البشرية لا يستطيع تحمل وجود ١.٥ بليون فقير، وثانياً، لأسباب ديمografية، لأن النمو السكاني يظل واحداً من الأسباب الرئيسية لاستمرار الفقر؛ ثالثاً لأسباب ايكولوجية، لأن الفقر يؤدي إلى تدهور البيئة؛ وأخيراً لأسباب سياسية، لأن الفقر يهدد الاستقرار على الصعيد الوطني والدولي.

٢٧ - السيد بياو (بنن): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تراعي في أنشطتها وبرامجها الرامية لمكافحة الفقر القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما الفصل ٣ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وبيني أن يكون هدفها هو تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول الرابع الأول من القرن الحادي والعشرين، والقضاء على الفقر كلية بحلول عام ٢٠٥٠. وبيني دراسة هذه الاستراتيجية الرامية إلى القضاء على الفقر دراسة متمعة. ومفضّل أن الفصل ٣ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لا يتضمن جدول زمنياً ولا يحدد مواعيد نهاية تحقق بحلولها الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر أهدافاً معينة. وبيني معالجة هذا النقص.

٢٨ - وأردف قائلاً إن هناك اعتراف عام على الصعيد القطري بأن القضاء على الفقر يتطلب اتباع نهجين أساسيين هما: خلق الوظائف وزيادة دخل الأسرة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين حالة الأمن الغذائي وبرامج بناء القدرة الوطنية. ومن أجل تحقيق الفعالية يجب تنفيذ هذين النهجين في آن واحد، مما يتطلّب إدماج الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للقضاء على الفقر في خطط التنمية الوطنية وبرامجها. وقال إن وفده يشعر بالسروير لقيام ٨٩ بلداً ناماً باعتماد برامج عمل وطنية لتحقيق أهداف برنامج القمة العالمي المعني بالطفل، وخاصة القضاء على أسوأ حالات الفقر أو تخفيض عددها بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٩ - واستطرد قائلاً إنه من المهم اتخاذ تدابير، قبل نهاية التسعينيات، للقضاء على الفقر وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. وقال إنه طالما ظل الفقر مستوطناً في بعض مناطق وأقاليم العالم، سيظل العالم معرضاً للأزمات الاجتماعية وتدهور البيئة. والتعاون والتضامن الدوليان هما ألمان أساسيان لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحسين ظروف المعيشة والعمل لأفراد البشر في جميع أنحاء العالم.

٣٠ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن الموارد المحدودة ومعدلات النمو السكاني المرتفعة ومحدودية فرص وصول الصادرات إلى الأسواق والاعتماد الزائد على الزراعة ووقوع الكوارث الطبيعية كلها عوامل تساعد على زيادة أعداد الفقراء في البلدان النامية. ومضى قائلاً إن القضاء على الفقر يتطلب زيادة المدخرات المحلية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق بيئة دولية مؤاتية.

٣١ - واستطرد قائلاً إن حكومة بنغلاديش ما فتئت تتخذ تدابير لزيادة المدخرات المحلية وتشجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. وهي تمنح حوافز خاصة للاستثمار في المناطق النائية والمتحللة، كما أن خططها الإنمائية تعطي الأولوية للزراعة والصحة والتعليم وتنظيم الأسرة. وبفضل مجموعة متنوعة من الحوافز تحسنت بدرجة كبيرة فرص المحرورمين في الحصول على الغذاء. كما أن بنغلاديش قد أنشأت نظاماً للأمن الغذائي من أجل التصدي لحالات الطوارئ، ووضعت برنامجاً لتوفير المواد الغذائية الأساسية، أي الأرز والعدس، للفقراء.

٣٢ - إن تشجيع الأنشطة غير الزراعية والمشاريع الصناعية الصغيرة في الأرياف ينبغي أن يحظى بأولوية عليا في أي استراتيجية لتخفييف الفقر. وقال إن بنغلاديش تركز جهودها على إقامة صناعات صغيرة كثيفة الاستخدام لليد العاملة في المناطق الريفية، كما أنها تشجع كل من القطاعين العام والخاص على توفير قروض بشروط ميسرة جداً للمزارعين الذين لا يملكون أرضاً وللمزارعين، أصحاب الأراضي الهماسية. وتركز بعض المنظمات المحلية غير الحكومية مثل مصرف غرامين على توفير القروض للقروبات المعدمات غير المالكين للأرض ومن ينجحون في إنشاء صناعات أو أعمال تجارية صغيرة النطاق.

٣٣ - إن مهمة تخفيض مستوى الفقر الشاقة، ينبغي أن تصحبها إعادة هيكلة مؤسسية وتطهير لا مركزي قائم على المشاركة حتى يتسعى للفقراء والمحرورمين احتلال مركز الصدارة في البرامج الإنمائية. ووجود بيئة خارجية مؤاتية هو شيء أساسي من أجل كفالة نجاح البرامج الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، كما أن حدوث زيادة ملموسة في نقل الموارد الصافية وإزالة الحاجز التجارية ونمو حصائر التصدير وإيجاد حل دائم لمشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية هي أمور ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد.

٣٤ - السيد أولاثيان (المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية): قال إن منظمة الوحدة الأفريقية قد ظلت تلعب، على مر السنوات، دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة الفقر في إفريقيا. وهي قد أنشأت لجنة لتوفير الاحتياجات المادية والمالية الفورية وطويلة الأجل لللاجئين بما في ذلك المأوى والغذاء والتعليم والعملة الثابتة. كما أنها تساعد أيضاً ضحايا الكوارث على أن يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع بتوفيرها لهم الغذاء والخدمات الصحية والمأوى وخدمات الإصلاح وفرص توليد الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف منظمة الوحدة الأفريقية حالياً على إنشاء آلية لمنع نشوب المنازعات وإدارتها وفضها.

### (السيد أولانيان، المراقب

عن منظمة الوحدة الأفريقية)

٣٥ - بيد أنه ينبغي العمل على وضع استراتيجية طويلة الأجل للقضاء على الفقر في إفريقيا في سياق الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تسعى لاستكمال الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في إفريقيا. وتشمل الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والزراعية وتنمية الهياكل الأساسية وتعزيز التنمية البشرية. وسوف توفر الجماعة الاقتصادية الأفريقية إطاراً يمكن فيه تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الاقتصادات الأفريقية الصغيرة بطريقة ذات مغزى.

٣٦ - ومضى قائلاً إن منظمة الوحدة الأفريقية ترحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. وإن حشد الموارد من أجل الأنشطة الموجهة للقضاء على الفقر تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد دعا مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الدولي المعنى بتقديم المساعدة إلى أطفال إفريقيا البلدان الأفريقية إلى تكريس ٢٠ في المائة على الأقل من نفقات ميزانيتها المحلية لأولويات التنمية البشرية، كما حث البلدان المتبرعة على تخصيص ٢٠ في المائة، كحد أدنى، من مساعداتها الإنمائية الرسمية لنفس الأولويات. وأردف قائلاً إن الاستراتيجيات الأخرى مثل تعزيز القدرات في المرحلة التمهيدية بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها والشراكات الجديدة الداعية إلى اتباع نهج تكاملی تشارکی جامع لعدة وكالات يتم التركيز فيه على تحسين التعاون التقني هي أيضاً هامة جداً من أجل القضاء على الفقر في إفريقيا. وعلى الأمم المتحدة تكثيف جهودها في جميع هذه المجالات.

٣٧ - واستطرد قائلاً إنه من المرجح أن يزداد عدد القراء في إفريقيا خلال هذا العقد مما يؤكّد الحاجة إلى تعزيز النمو عن طريق القيام باستثمارات في مجال الصحة والتعليم. وقد لا تكون أوجه التكيف كافية لإحداث تغييرات ملموسة يستفيد منها فقراء الريف. فالتنمية الريفية الأعراض قاعدة تتطلب زيادة الاستثمار في الطرق الريفية وتطوير خدمات البحث والإرشاد. وفي الوقت نفسه تحت منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع الدولي على زيادة دعمه للتداريب الرامية إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية الضارة لبرامج التكيف الهيكلي في إفريقيا.

٣٨ - وقال إن الفقر في إفريقيا مرتبط بالبيئة ارتباطاً وثيقاً. فأمطار تهطل عادة في شكل وابل ينحر التربة كما أن الضغط على الكساة النباتي أكبر مما هو عليه في المناطق المعتدلة. وخارج المناطق الرطبة تختلف كمية الأمطار اختلافاً كبيراً بين سنة وأخرى، كما أن احتمال حدوث الجفاف الذي يتعرض له ثلثاً القارة الأفريقية هو احتمال كبير أو كبير جداً. وترحب منظمة الوحدة الأفريقية بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على معالجة المشاكل الزراعية ومشاكل الجفاف وتحات التربة. وينبغي تعزيز هذا الدعم بوصفه جزءاً من النهج متعدد الجوانب للقضاء على الفقر في إفريقيا.

(السيد أولانيان، المراقب  
عن منظمة الوحدة الأفريقية)

٣٩ - ولكي يتم تخفيض درجة الفقر في إفريقيا، يتعين معالجة مسألة الدين الخارجي للبلدان الإفريقية بطريقة أكثر فعالية. فقد بلغت خدمات الدين في عام ١٩٩٢ حوالي ٣٠ في المائة من حصائل الصادرات الإفريقية مما أحدث هبوطاً ملحوظاً في قدرة البلدان الإفريقية على تمويل التنمية الداخلية. واختتم حديثه قائلاً إن منظمة الوحدة الإفريقية ترحب ب مختلف المبادرات العالمية المتعلقة بتدابير التخفيف من عبء الدين التي خففت مؤقتاً عبء الذي تتحمله البلدان الإفريقية المديونة. وينبغي إعادة النظر في هذه التدابير للتأكد من أنها تتيح قدرًا أكبر من التخفيف بالنسبة لجميع البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض والمتوسط المثقلة بالديون.

٤٠ - السيدة أميراسيكاري (سري لانكا): قالت إنه بالرغم من الاتفاques التي وضعها المجتمع الدولي بغرض تخفيف الفقر، فإن خمس سكان العالم يعيشون في فقر نتيجة لتوزيع الموارد والفرص بين الدول وفي داخلها بطريقة غير متساوية. وأردفت قائلة إن تحقيق قدر أكبر من الإنفاق في توزيع الدخل أو الموارد وتنمية الموارد البشرية هما شرطان أساسيان لنجاح أي استراتيجية لتخفيض الفقر. كما أنه من الأمور الحاسمة اتباع نهج تركز على بلدان بعيتها، تعززها جهود دولية وبيئة اقتصادية خارجية داعمة. وهناك حاجة إلى اتباع سياسات ابتكارية تنطوي على تدخل مباشر. ومضت قائلة إن البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قد اتفقت على منهاج للعمل من أجل مكافحة الفقر يركز على التمكين للقراءة والتنمية الزراعية اللامركزية وتنمية الصناعات التي تستخدم الأيدي العاملة بكثافة وتنمية الموارد البشرية بما في ذلك تعزيز دور المرأة وتوفير التعليم والرعاية الصحية والمأوى . ويمكن أن يوفر هذا المنهاج إطاراً مفيداً للعمل في المناطق الأخرى .

٤١ - وأردفت قائلة إن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد التي تتطلبها برامج تخفيف الفقر. وإن من مسؤولية المجتمع الدولي توفير الموارد الازمة من خلال المعونة وتخفيض الدين وإقامة نظام عادل ومنفتح للتبادل التجاري. وبالنظر إلى الانخفاض الراهن في المعونة وعدم التوصل إلى اتفاق في جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية تدابير التخفيف من عبء الدين. ومن المهم للغاية أيضاً تجديد حوار الشمال والجنوب.

٤٢ - وقالت إن وضع استراتيجية لمكافحة الفقر هو أمر حيوي، لأن الجهود المبذولة لحماية البيئة ستؤدي إلى الفشل ما لم تتم المراعاة الواجبة للأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على الموارد الطبيعية. ويجب أن يحظى تخفيف الفقر بأولوية عند تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي أن يتم بصورة منتظمة تقييم الأهمية التي توليها الحكومات الوطنية ووكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف لتخفيض الفقر.

٤٣ - السيد أشاريما (نيبال): قال إن كل البلدان الأقل نموا وبعض البلدان النامية تعاني من الفقر الشديد. وأن نهاية الحرب الباردة تفتح فرصا جديدة أمام التعاون الاقتصادي من أجل مستقبل أفضل للجميع. كما أن الفقر يشكل تهديدا للسلم وينبغي اقتلاعه من جذوره.

٤٤ - ومضى قائلا إنه مما يشجع وفده أن يلاحظ الاتجاهات في مجال التعاون الدولي نحو القضاء على الفقر في البلدان النامية الموصوفة في تقرير الأمين العام بشأن هذا البند (A/48/545). وقال إن وفده يرحب بالتسليم بالحاجة إلى استجابة متعددة القطاعات ومتناصفة، وإلى اتباع نهج ثانوي يركز على خلق فرص العمالة وزيادة دخل الأسر المعيسية من ناحية وتوفير الخدمات الإنسانية الأساسية من الناحية الأخرى. كما أن وفده يجد أيضا إنشاء الشبكات الاجتماعية الواقعية ولا سيما في أقل البلدان نموا.

٤٥ - وأردف قائلا إنه ينبغي زيادة فعالية اللجنة الدائمة المعنية بتحفيض الفقر التي ينبغي أن تضطلع، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها في مجال جمع البيانات والتحليل، بتنسيق الجهدود التي تبذلها مختلف الأفرقة والفرق التي تتناول قضايا الفقر.

٤٦ - واستطرد قائلا إن الحكومة الديمقراطية المنتخبة حديثا في بلده قد جعلت من تحفيض الفقر الأولوية العليا في برنامجها للتنمية الوطنية، رغم كون البلد واحدا من أفقير البلدان، ورغم أنه يفتقر إلى الموارد الطبيعية ويعاني من وضع جغرافي غير موات. وأكمل حديثه قائلا إن بلده في حاجة إلى الدعم الدولي وهو يرى أنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم على وجه السرعة بوضع برامج تستهدف تحفيض الفقر وتنفيذها بفعالية.

٤٧ - السيد كرااغهولم (الدانمرك): تحدث باسم بلدان الشمال الأوروبي وأعرب عن الأسف لتأخر صدور تقرير الأمين العام بشأن البند قيد النظر (A/48/545) مما صعب التحضيرات للمناقشة.

٤٨ - ومضى قائلا إن تحفيض الفقر في البلدان النامية ينبغي أن يصبح أولوية عليا للمجتمع الدولي. وإن الإحصاءات المتعلقة بالفقر مخيبة وتوضح أن الحالة آخذة في التدهور. وأن هناك افتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإعادة تخصيص الموارد بطريقة فعالة من أجل القضاء على الفقر.

٤٩ - واستطرد قائلا إن الحكومات تحمل المسؤلية الرئيسية عن تهيئة بيئه ملائمه لمكافحة الفقر. ويجب عليها أن تشجع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمالة للنساء والرجال على السواء. وقال إن الاستثمار في البشر هو الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وإن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية لا تساعد في تخفيض درجة المعاناة الإنسانية فحسب بل تؤدي أيضا إلى تعزيز إنتاجية العمل وحفز النمو الاقتصادي . ويجب أن تتاح لفقراء الريف فرصة الحصول على الأرض. كما يجب أيضا إدماج السياسات المتعلقة بالمرأة في المجالات الرئيسية مثل التعليم والصحة التناسلية والخدمات الزراعية وفرص الحصول

(السيد كرااغهولم، الدانمرك)

على القروض والدخل، وأنه يجب تمكين الفقراء، بمن فيهم النساء، من المشاركة على نحو نشط في عملية اتخاذ القرار في المجتمع.

٥٠ - وأردف قائلا إن ثلاثة أرباع الفقراء في البلدان النامية يعيشون في مناطق هشة ايكولوجيا. ويجب اتخاذ إجراءات حاسمة ومتضادرة لكسر الدائرة المفرغة المتمثلة في الفقر والضغط السكاني وتدحرج البيئة. وقال إن الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة العامة من العوامل المعززة للتنمية المستدامة بما في ذلك تخفيف الفقر. وينبغي استخدام الموارد المحررة بفضل انخفاض النفقات العسكرية من أجل مكافحة الفقر ولا سيما في البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد قال إنه يرجح بمفهوم "٢٠/٢٠" المتصل بنفقات التنمية البشرية المشار إليه في الفقرة ٧٤ من تقرير الأمين العام (A/48/545).

٥١ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق وأن يساهم في تهيئة بيئه تسعد تنمية القطاع الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن هناك حاجة ملحة لقيام المجتمع الدولي بذلك جهود جادة من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية و ١٥,٠ في المائة لأقل البلدان نموا.

٥٢ - وأخيرا قال المتحدث إنه يحيي ويشجع الجهود المتناسبة الموصوفة في التقرير والرامية إلى تطوير أدوات لتخفيف الفقر على الصعيد الوطني . وإن مفهوم التنمية البشرية بما في ذلك القضاء على الفقر يجب أن ينعكس على النحو الواجب في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمرات العالمية المعني بالمرأة ومؤتمرات القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المرتقب عقدها قريبا وفي المداولات التي تجري أثناء انعقاد هذه المؤتمرات وفي النتائج التي تخلص إليها.

٥٣ - السيدة تسنج شاوان (الصين): تحدثت فأوردت احصاءات مريعة توضح أنه ما لم يتم حل مشكلة الفقر واسع النطاق، سيكون من الصعب بالنسبة للشعب المشاركة بصورة نشطة في التنمية على نحو له مغزاً أو في تقاسم الفوائد المكتسبة بطريقة عادلة. وقالت إن القضاء على الفقر في البلدان النامية يجب أن يصبح هدفاً إيمانياً ذا أولوية في التسعينيات، وأولوية في مجال التعاون الدولي.

٥٤ - وأردفت قائلا إن التجربة المكتسبة في هذا المجال في البلدان النامية بما فيها الصين تؤكد أهمية النمو الاقتصادي والتنمية في الجهد الرامي إلى القضاء على الفقر، وال الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وتدابير إيمانية وإدارية شاملة. ومضت قائلا إنه يجب أن تستكمل جهود البلدان النامية بدعم قوي من المجتمع الدولي من ناحية زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية و عمليات نقل التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري وزيادة التخفيف من عبء الدين. وقالت إنه ينبغي للمؤسسات المالية .../...

(السيدة تسنغ شاوان، الصين)

الدولية أن تواصل إيلاء أولوية عليا للقضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تتمتع بمزایا نسبية وخبرة واسعة في مجال اختصاص كل منها، بتعزيز جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في البلدان النامية.

٥٥ - واختتمت حديثها قائلة إن بلدها الذي يوجد به أكبر عدد من السكان وأكبر عدد من الفقراء في العالم قد أحرز تقدما ملحوظا في جهوده الرامية إلى تخفيف الفقر خلال السنوات التسع الماضية. ولكنه مع ذلك لا يزال يواجه مهمة جبارة. وقالت إن الحكومة مستعدة لتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في محاولة مشتركة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٥٦ - السيد سويتجا (андونيسيا): قال إن التحدي المتمثل في التخفيف من مصيبة الفقر والمظاهر المرافقة لها من جوع وسوء تغذية ومرض هو تحدي هائل. فمنذ نهاية الحرب الباردة حدثت زيادة مسحتبة في الاهتمام الدولي بمسألة القضاء على الفقر رغم الزيادة السريعة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية وإغاثة طارئة. واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام (A/48/545) مفيد في توضيح أن المسؤولية عن تنسيق وتنفيذ برامج التعاون التقني التي تركز على بلدان بعضها تقع في الأساس على عاتق البلدان المستفيدة. وقال إنه يؤيد ما ذهب إليه التقرير من التسلیم بالحاجة إلى اتباع نهج ذي شقين نحو القضاء على الفقر يتم من خلال التركيز على خلق فرص العملة من ناحية وتوفير الخدمات الإنسانية الأساسية من الناحية الأخرى. ومضى قائلا إن نجاح هذه السياسات يعتمد اعتمادا كليا على توفر بيئة خارجية مؤاتية لمواصلة هذه السياسات ودعم الجهود الإنمائية الوطنية الشاملة.

٥٧ - وقال إن الحقيقة المتمثلة في أن تخفيف الفقر مسؤولية تشارك في تحملها كل البلدان، تعكس بوضوح في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وفي النتائج التي تمoplast عنها الدورة الثامنة للأونكتاد وجدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وتعكس المبادئ الأساسية للاستراتيجية بدورها في تقرير الأمين العام، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى تشجيع السياسات الإنمائية ذات القاعدة العريضة والتي محورها الإنسان.

٥٨ - واختتم حديثه قائلا إن الجهود التي تبذلها بلاده من أجل القضاء على الفقر تركز على التمو والاستقرار وعلى العدالة بصفة خاصة. وهناك تسلیم بأن الاعتماد على الذات بصفة مستدامة يشكل عنصرا أساسيا. وقال إنه يجري توفير الهياكل الأساسية وآليات الدعم اللازمة وقد تحققت بالفعل نتائج كبيرة.

٥٩ - السيد كامات (الهند): قال إنه مما يؤكد الحاجة الماسة لمعالجة مشكلة الفقر وآثاره على الاستقرار الاجتماعي والدولي والبيئة والتنمية المستدامة، هو أنها واحدة من القضايا المقرر أن يتم تناولها بالتفصيل (السيد كامات، الهند)

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المرتقب. وأردف قائلا إن الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر تتطلب وجود استراتيجية إلزامية تجمع بين العمل من أجل تشجيع النمو الاقتصادي والبرامج المصممة لصالح فئات معينة من السكان. وبالإضافة إلى العمل من أجل تهيئة مناخ اقتصاد دولي مؤات، من الضروري استحداث نهج لمكافحة مشكلة الفقر تركز على حالات بعينها. ويجب كذلك أن تراعي الاستراتيجية الكاملة احتياجات الطوائف والمجموعات التي يمكن أن تكون قد حرمته، لأسباب تاريخية، من حقوق ومزايا اجتماعية واقتصادية، وأن تضع في الاعتبار مسألة الذكورة أو الإنوثة وحقوق الطفل واحتياجات الشباب.

٦٠ - وينبغي أن تعترف برامج تطوير هذه الاستراتيجيات بحق الفقراء في الحصول على الغذاء والعمل والتعليم والرعاية الصحية والماوى والتنمية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية. والحق في الحصول على المعلومات باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر التمكين مهم أيضا. وهناك حاجة لبرامج تكفل حدا معينا من العمالة لفقراء الريف والمتعلمين من شباب الريف والمدن الذين لا يجدون وظائف. ومن المرغوب فيه أيضا برامج المرأة والطفل الإنمائية المتكاملة التي تلبى الاحتياجات في مجال التغذية والتعليم والصحة، والبرامج المجتمعية لمحو الأمية، وإيجاد سوق بديلة تضمن أن يكون الحصول على الاحتياجات اليومية الأساسية في متناول اليد.

٦١ - ومضى قائلا إن بلده تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال برنامج عريض للعمالة الريفية وبرنامج بعيد المدى للعمالة الذاتية موجه نحو الصناعات الصغيرة جدا والمؤسسات التجارية الصغيرة في المناطق الريفية. ويجري تنفيذ برنامج للخدمات المتكاملة للأطفال ومخطط ابتكاري لتمكين المرأة من اكتساب السيطرة على مواردها. ويجب إشراك الأشخاص بأنفسهم في تصميم برامج مكافحة الفقر وتنفيذها. ولذلك ينبغي تنظيم الفقراء وبصفة خاصة النساء بدعم من المنظمات غير الحكومية.

٦٢ - السيد مسنيغيزي (زمبابوي): قال إنه مما يبعث على الارتزاع ملاحظة أن الفقر أخذ في الازدياد وليس الانخفاض في بعض المناطق. وخلال العقد الأخير ازداد الفقر من الناحيتين المطلقة والنسبية، في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وافريقيا هي القارة الوحيدة التي يتوقع أن تستمر فيها زيادة عدد من يعيشون في فقر حتى عام ٢٠٠٠. ومضى قائلا إن ارتفاع نسبة الفقر يرجع إلى عدة عوامل منها النمو السكاني السريع والضغط المتزايد على الرقعة المحدودة القابلة للزراعة والنمو غير الكافي للغلات الزراعية وتدور شروط التبادل التجاري التي يزيد من تفاقمها الجفاف وغزو الجراد الصحراوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية لها في كثير من الأحيان آثار ضارة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل على توفر الخدمات الاجتماعية والعمالة ومستويات الدخل مما يؤدي إلى تفاقم حالة الفقراء.

٦٣ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب بالنهج المتكامل المتبعد بصورة متزايدة من قبل منظومة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة الفقر. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حدد القضاء على الفقر (السيد مسنيغيزي، زimbabwo)

بوصفه واحداً من المجالات الستة التي تحظى بأولوية قصوى خلال دورته الخامسة للبرمجة، كما أن منظمة العمل الدولية اختارت تخفيف الفقر بوصفه واحداً من الأهداف الثلاثة ذات الأولوية لبرنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ومضى قائلاً إن وفده يشيد أيضاً بالبنك الدولي للأعمال التي يضطلع بها في مجال تقديرات الفقر القطرية التي تشكل صكوكاً قيمة بالنسبة للمخططين الوطنيين المكلفين بصياغة البرامج الوطنية لتخفيف الفقر.

٦٤ - واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة المرأة التي ترزح تحت وطأة الفقر لا سيما في المناطق الريفية. وقال إن المرأة تلعب دوراً رئيسياً في تنشئة الأطفال وكذلك في انتاج الأغذية وتوليد الدخل ولذلك فهو يدعو منظومة الأمم المتحدة الى جعل احتياجات وأولويات المرأة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها للقضاء على الفقر.

٦٥ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه في الوقت الذي قد يكون فيه من غير الممكن القضاء على الفقر نهائياً، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل التخفيف من أسوأ آثاره. وقال إن التعاون الاقتصادي الدولي، حسب تفسير وفده، لا ينحصر في برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة فحسب، بل يشمل نطاقاً كاملاً من التفاعلات الاقتصادية سواء فيما بين الحكومات أو في داخل القطاع الخاص. وبانتهاء الانقسام بين الشرق والغرب تستطيع الجمعية العامة أن تنظر في القضايا الاقتصادية بطريقة جديدة. وقال إن وفده يود، لهذا السبب، تقصير عنوان بند جدول الأعمال قيد النظر ليصبح "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر" ليعكس اهتمام الدول المشترك.

٦٦ - وقال إن حكومته تدرك التزامها بتهيئة بيئة مؤاتية لخلق فرص العمالة والثروة والمكنته الاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع. وأن أفضل طريقة يمكن بها احداث تخفيضات ملموسة في مستوى الفقر هي خلق الثروة وليس مجرد اعادة توزيعها. وتوضح تجربة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أن الاستراتيجيات التي تعتمد أساساً على اعادة توزيع الثروة تؤدي الى الركود. وقد أحرز كثير من البلدان النامية لا سيما في آسيا كثيراً من التقدم عن طريق اتباع سياسات مؤدية إلى النمو الاقتصادي المستدام.

٦٧ - وأردف قائلاً إن الولايات المتحدة مصممة على اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية حتى يتسع الاستمرار في توسيع فرص التجارة الدولية. وقال إن الولايات المتحدة تشترك بنشاط في الحوار المتعلق بالسياسات العامة من خلال المؤسسات المالية الدولية، وإنها مستمرة في المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية بموارد أكبر مما يسهم به أي بلد آخر. ومضى قائلاً إن الولايات المتحدة سوف تدخل في عام ١٩٩٤ في اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية مع كندا والمكسيك. وقال إن هذه المعاهدة وهي أول معاهدة من نوعها تشمل بلدان نامية متقدمة النمو على السواء، سوف تؤدي إلى رفع مستويات

(السيد كوهين، الولايات المتحدة الأمريكية)

المعيشة في البلدان الثلاثة كلها، وتسهم في تخفيف الفقر في المكسيك. وهي تمثل شراكة لتحقيق التنمية عبر التجارة القائمة على المنفعة والاحترام المتبادلين.

٦٨ - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة تعمل على تنشيط اقتصادها المحلي واستعادة توازن حساباتها الداخلي والخارجي. وهي تستوعب من صادرات البلدان النامية كمية أكبر مما يستوجه أي بلد آخر، ولكنه ليس بوسع اقتصاد راكد أن يستمر في استيعاب هذه الصادرات بنفس المعدل. وقال إنه إذا ظل اقتصاد الولايات المتحدة ضعيفا، فهي لن تتمكن من النهوض بدورها القيادي التقليدي في الحفاظ على نظام تجاري عالمي مفتوح وضمان نظام مالي دولي مستقر. واختتم حديثه قائلا إن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون في وضع مشروع لقرار يخلو من روح المواجهة ويعكس الحقائق الجديدة التي تواجه جميع البلدان.

٦٩ - السيد محمد (السودان): قال إن الفقر هو أكبر خطر يهدد السلام والأمن الدوليين. ينبغي أن تكون الديمقراطية المنشودة هي ديمقراطية التجارة والمساواة في الثروة. وقال إن الفجوة بين الشمال والجنوب مخيفة. وصحيح أن البلدان النامية تحمل المسؤلية الأساسية عن تنميتها الذاتية، ولكن المجتمع الدولي يتحمل أيضا مسؤولية عن توفير بيئة مواتية للنمو من خلال زيادة التدفقات المالية نحو البلدان النامية والتخفيف من عبء الدين الخارجي وكفالة نظام تجاري عالمي متوازن. وقال إن حكومته تعطي أولوية عالية لمسألة القضاء على الفقر. وإنها قد حققت معدل نمو اقتصادي يساوي ١٠٪ في المائة كما اتخذت قرارات في مجال السياسة العامة تؤدي إلى إنشاء بيئة مواتية للاستثمار الخارجي.

٧٠ - السيدة شاهاني (الفلبين): قالت إن الفقر يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم وعقبة أمام التنمية المستدامة. وإن الفقر الشديد الذي يضطر بنى البشر لتكريس كل طاقاتهم لمجرد البقاء على قيد الحياة. يحرم الإنسان من الحق في الحياة والكرامة وتنمية ملكاته وحرفيته. فالخلافات التي تنشأ بين الموسرين الذين تناح لهم فرصة التعليم، يتم حلها في كل الأحوال تقريباً بالكلام. أما الفقراء والأميين الذين لا صوت لهم فهم يلجأون في معظم الأحيان إلى السلاح. والفقير هو في الواقع مصدر للاضطهاد والصراع ونتيجة لهما في الوقت نفسه.

٧١ - وأردفت قائلة إن القضاء على الفقر هو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة؛ وقد أرسى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية هذا المفهوم في المبدأ ٥ الوارد فيه. وبطبيعة الحال ينبغي أن تبدأ الجهود الرامية للقضاء على الفقر ببلدان وحكومات منفردة. وقد جعلت الفلبين من القضاء على الفقر هدفاً رئيسياً من أهداف خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل. وقالت إن كل من حصة الخدمات الاجتماعية وحصة الخدمات الاقتصادية في الميزانية الوطنية تقارب ٢٠٪ في المائة، بينما تلتهم خدمة الدين الخارجي ما يتراوح بين ٤٪ و ٥٪ في المائة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل تخفيف عبء الدين وتحسين بيئة التجارة الدولية وتشجيع نقل التكنولوجيا.

(السيدة شاهاني، الفلبين)

٧٢ - واسترسلت قائلة إن وفدها يقدر أن الأمم المتحدة، كدأبها، تدرك أهمية مشكلة الفقر. وإن إعلان التعاون الاقتصادي الدولي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة يسلم بأن القضاء على الفقر هو أحد التحديات الرئيسية للستينيات. كما أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع خصت القضاء على الفقر بالذكر باعتباره مجالاً خاصاً من مجالات الأولوية، وكرس جدول أعمال القرن ٢١ فصلاً كاملاً لمكافحة الفقر. لذلك فإن الأمم المتحدة لها دور هام جداً في توجيه البلدان نحو انجاز تلك المهمة المشتركة.

٧٣ - السيد شعري (ماليزيا): قال إنه لكي تصبح تدابير تخفيف الفقر قابلة للإدامة، يجب أن تكون للنمو الاقتصادي قاعدة عريضة، كما يجب أن يؤدي إلى خلق فرص لتوليد الدخل؛ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتحسن فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، بحيث يتسعى للقراء الاستفادة منها. ومع أن النمو الاقتصادي له أهمية حاسمة، يمكن القول أيضاً بأن برامج تخفيف الفقر يمكن أن تؤدي، في حالة نجاحها، إلى تعزيز النمو لأنها تؤدي إلى توسيع قدرة القراء الاتجاهية، مما يخلق طلبًا فعلياً بالنسبة لدورة النمو التالية. وقد تمكن الكثير من بلدان شرق آسيا، بما في ذلك ماليزيا، من تخفيض نسبة الفقر بدرجة هائلة، عن طريق تيسير المشاركة الواسعة في عملية النمو، مما أدى بدوره إلى تشجيع النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة.

٧٤ - وأردف قائلًا إن التحدي الحقيقي الذي يواجه كثير من البلدان النامية يكمن في اعتماد استراتيجية نمو تمكن من توليد موارد كافية لتمويل الهياكل الأساسية للتنمية الاجتماعية. وقال إن الكثير من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية داخلة في حلقة مفرغة، بحيث أن الاستثمارات في انتاج السلع الأساسية لا تؤدي إلى توليد عائدات كافية بسبب هبوط أسعار السلع الأساسية. ولذلك فإن من المهم ايلاء الاهتمام الواجب لقضايا التنمية الأساسية مثل التراكم المفرط للديون وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري. واستطرد قائلًا إن تدابير التكيف الهيكلي لا تؤدي دائمًا إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى الداخل؛ وهي، مع تخفيضها لاحتلالات التوازن، تؤدي في الوقت نفسه إلى رفع نسبة الفقر. وبدون وجود شبكات واقية مناسبة، سوف تتعرض أفق قطاعات السكان للضرر بصورة متزايدة.

٧٥ - ويمكن استخلاص درس مهم من تجربة بعض بلدان شرق آسيا: لأن نسبة كبيرة من ميزانيتها الإنمائية توجه نحو الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأولى، مما يعود بالفائدة على الجماهير. وهذا النهج العريض القاعدة يستحدث مشاركة القواعد الشعبية، كما أنه يخلق زخماً نحو النمو. بين مختلف قطاعات السكان. وقال إن الشعب هو الذي يخلق التقدم بينما الحكومة هي مجرد عامل مساعد. ولكنه الجهد الوطني في مجال التنمية والقضاء على الفقر ليست كافية وحدها؛ إذ يجب أن تكون البيئة الاقتصادية الدولية مواطية للنمو أيضًا. وفي وجه تناقض تدفقات المساعدة المباشرة، من المهم للغاية أن يكون النظام

(السيد شعري، ماليزيا)

الاقتصادي العالمي مفتوحاً وعادلاً إلى أقصى حد ممكن. وقال إن اختتام دورة أوروغواي وإنها الدعم غير العادل والنزعة الحمائية لها أهمية رئيسية.

إعلان بشأن تقديم مشاريع القرارات

٧٦ - الرئيس: أعلن أن إسبانيا وفرنسا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.24 المقدم في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥